مساواة-مشاركة-مساءلة

مركز العقد الاجتماعي

مركز العقد الاجتماعي

موقع مصر على خريطة المؤشرات الدولية والمحلية للحكم الرشيد

منى سالم

٢٠١١

مركز العقد الاجتماعي

موقع مصر
على خريطة المؤشرات الدولية والمحلية
للحكم الرشيد

منى سالم

٢٠١١

تستعرض هذه الورقة موقع مصر على خريطة المؤشرات الدولية والمحلية لقياس كفاءة الحكم ومدى انتشار الفساد، وذلك بهدف رفع الوعي لدى جميع الفاعلين الرئيسيين في المجتمع من منظمات مدنية، ووسائل إعلام، ومتخصصين بشأن خطورة الوضع الحالي، مع محاولة حشد الجهود وخلق جماعات مستنيرة تقوم بدور أكبر في تطبيق مبادئ الحكم الرشيد ومكافحة الفساد.

ذلك أنه وكما تُظهر الدراسة، فإن مصر تواجه مشكلة ملموسة في مؤشراتها على الخريطة العالمية فيما يتعلق بتنفيذ آليات الحكم الرشيد، وتعقُّب ممارسات الفساد، حيث أجمعت المؤشرات باختلاف منهجيتها و محاورها على المرتبة المتأخرة لمصر بين دول العالم المختلفة التي شملتها المؤشرات.

كما تعد هذه الورقة نقطة الانطلاق لدراسة الأسباب الكامنة وراء هذا التأخر، كما أنها تسلط الضوء على أهم الجوانب التي شهدت أوجه القصور في التطبيق ، وذلك من أجل خلق حوار بناء حول أفضل الأساليب التي يمكن أن تحسن من هذا الوضع في المستقبل.

وتجدر هنا الإشارة إلى أن الورقة ليست بصدد تقييم منهجية هذه المؤشرات، أو طرق إجرائها – على الرغم من وجود عدد من الانتقادات الموجهة لها – وإنما محاولة لرسم الملامح العامة للصورة الدولية والمحلية لمصر على هذه المؤشرات، ووضعها نصب أعين المتخصصين لدراستها وتحليلها.

ما هي الحوكمة؟

الحوكمة هي عملية صنع القرار وهي العملية التي تنفذ بها القرارات في المجتمع. ويمكن أن يستخدم هذا المفهوم في سياقات عدة ، مثل حوكمة الشركات ، والحكم العالمي ، والحكم الوطني والحكم المحلي.

هناك جهات رسمية وغير رسمية تشارك في عملية صنع القرار وآليات تنفيذه، ففي حين تمثل الحكومة الفاعل الرسمي في هذه العملية، تمثل منظمات المجتمع المدني المختلفة – بما فيها المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية وجماعات الضغط – الجهات غير الرسمية المشاركة في الحكم.

وعلى ذلك يمكن النظر إلى مفهوم الحوكمة باعتباره المظلة الرئيسية التي يعمل تحتها اثنين من العناصر الفاعلة في المجتمع ؛ الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، وبذلك يمكننا القول أن العلاقة التقليدية الرأسية بين الحكومات والمجتمع قد تم استبدالها في هذا المفهوم بشبكة من العلاقات الأفقية التفاعلية بين القطاعين العام والخاص.

ما هي مؤشرات الحكم الرشيد؟

مؤشر الحكم الرشيد هو مقياس يعبر عن حالة الحكم في بلد ما، وعادة ما يقوم بقياس بعض الجوانب الهامة للحكم مثل مدى انتشار الفساد في المجتمع ، وطبيعة النظم الانتخابية ، وقوانين إتاحة المعلومات، بالإضافة إلى تقديم الخدمات العامة ، ودور المجتمع المدني ، وتوافر مبدأ المساءلة والعدالة بين فئات المجتمع .

وغالبا ما تستخدم هذه المؤشرات لتوفير معلومات حول مستوى الحكم في كل بلد سواءً للمستثمرين أو لمانحي القروض أو للعاملين في المجتمع المدني في مجال الدعوة أو البحوث الأكاديمية.

وفيما يلي عرضاً لموقع مصر على الخريطة العالمية لمؤشرات الحكم في السنوات القليلة الماضية، مع التركيز بشكل خاص على الفساد بوصفه أحد الجوانب المهمة التي يهتم مركز العقد الاجتماعي بدراستها.

١. المؤشرات العالمية لإدارة الحكم

وهي مجموعة من المؤشرات التي يقوم معهد البنك الدولي بإعدادها منذ عام ١٩٩٦، لقياس مستوى الحكم في ٢١٣ دولة. يتم تجميع بيانات هذه المؤشرات من آراء عشرات الآلاف من المشاركين في استطلاعات الرأي في مختلف أنحاء العالم، إلى جانب آلاف الخبراء في القطاعين الخاص والعام والمنظمات غير الحكومية. و يتم التركيز فيها على ستة محاور أساسية للحكم:

- **حق التعبير والمساءلة**

يعتمد هذا المحور على قياس مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، والإعلام الحر.

- **الاستقرار السياسي وغياب العنف**

يقيس حجم إدراك المواطنين لاحتمالات حدوث خلل في الأمن، أو زعزعة في استقرار الحكومة عن طريق وسائل غير دستورية، بما في ذلك العنف والإرهاب.

- **الفعالية الحكومية**

تُعنى بقياس نوعية الخدمات الحكومية المقدمة للجمهور، ونوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، بالإضافة إلى قياس جودة عملية وضع السياسات وتنفيذها، ومدى مصداقية التزام الحكومة بتلك السياسات.

- **نوعية الأطر التنظيمية**

تقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وتشريعات إيجابية، تُعزز من عملية تنمية القطاع الخاص في المجتمع.

- **سيادة القانون**

تقيس مدى ثقة المواطنين في قوانين المجتمع، والتزامهم بها، ولا سيما نوعية إنفاذ العقود، والشرطة، والمحاكم، فضلا عن مدى احتمالية وقوع الجريمة والعنف.

- **مكافحة الفساد**

وأخيراً يهتم هذا المحور بتحرّي مدى استغلال السلطة العامة في تحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغير والكبير، فضلاً عن صور اختلاس موارد الدولة من قبل النخبة وأصحاب المصالح الخاصة.

ويتم منح كل محور من المحاور السابقة درجة يمكن استخدامها لتحديد ترتيب الدولة بين دول العالم التي يشملها المؤشر، ويتم حساب هذه الدرجة في صورة مئوية من صفر (أقل ترتيب)، إلى ١٠٠ (أعلى ترتيب).
وبمتابعة موقع مصر على هذه المؤشرات يلاحظ أن مؤشرات «حق التعبير والمساءلة»، « الاستقرار السياسي وغياب العنف» رصدت أقل ترتيب بين المؤشرات الست، حيث لم يقترب المؤشر من النصف في أي من هذه المحاور طوال سنوات إجراء المؤشر.
كما يلاحظ وجود انخفاض ملحوظ في «مؤشر مكافحة الفساد» في السنوات الحالية عما كان عليه منذ بداية قياسه، وهو ما يوضحه الرسم البياني التالي.

شكل (١)

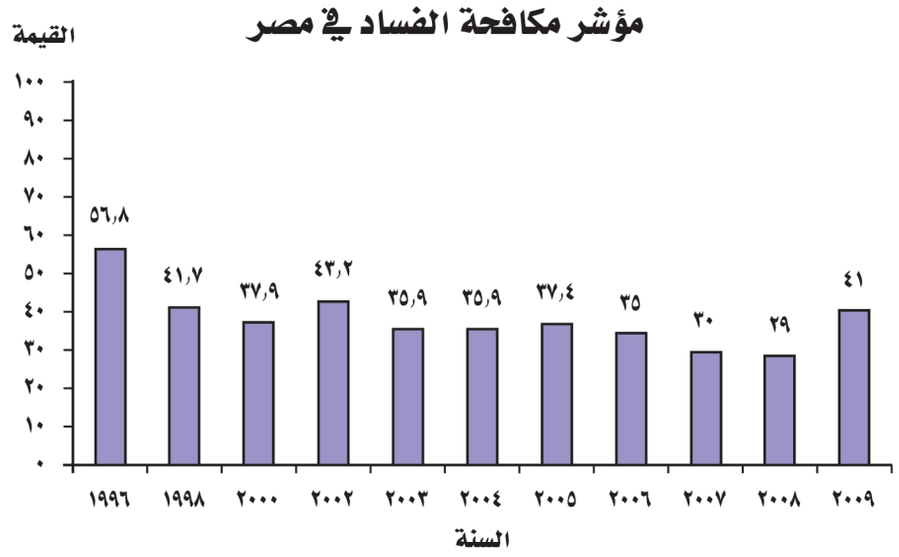

المصدر : المؤشرات العالمية لإدارة الحكم – البنك الدولي

سجلت مصر في عام ١٩٩٦ درجة مرتفعة نسبياً بلغت ٥٦,٨ درجة، ثم أخذت هذه الدرجة في التراجع سنوياً حتى وصلت إلى ٢٩ درجة فقط عام ٢٠٠٨. وقد شهد المؤشر بعض التحسن في السنة الأخيرة بواقع ٤١ درجة لسنة ٢٠٠٩.

جدير بالذكر أن كل محور يحصل أيضاً على درجة لتقييم مستوى الحكم على مقياس مدرج من (-٢,٥ إلى +٢,٥)، حيث تُعبر -٢,٥ عن أسوأ درجات جودة الحكم ، في حين تعبر ٢,٥ عن أفضل درجات جودة الحكم. وقد حصلت مصر على - ٠,٤١ عام ٢٠٠٩ فيما يتعلق بمؤشر مكافحة الفساد مقارنةً ب - ٠,١٨ عام ١٩٩٦ لنفس المؤشر، وهو ما يدعونا لضرورة الانتباه لهذا التقييم المنخفض سواء في الترتيب أو الدرجة الممنوحة على المؤشر، ودراسة العوامل الكامنة وراء هذا الانخفاض.

٢. مؤشر النزاهة العالمية

مؤسسة النزاهة العالمية هي منظمة مستقلة، غير ربحية تتعقب ممارسات الحكم والفساد في جميع أنحاء العالم، وهي توفر معلومات مستقلة وتحليلات كمية للمهتمين عالمياً بقضايا المساءلة والحكم الديمقراطي الرشيد ومكافحة الفساد في كافة المجتمعات.

ومما يذكر، أن مؤشرات النزاهة العالمية لا تقوم بقياس مدى انتشار الفساد في كل دولة وإنما تقوم بدراسة النقيض، بمعنى أنها تُعنى بتقييم حجم الجهود التي يتم بذلها من جانب الدولة لدعم آليات الحكم الرشيد ومكافحة الفساد، وهي في ذلك تركز بصورة أكبر على جهود المؤسسات الرسمية في الدولة أكثر من تركيزها على الجهود غير الرسمية .

ولتحقيق ذلك، يقوم المؤشر بقياس مدى توافر الأطر القانونية المنظمة لكل جانب من الجوانب، كما يقيس حجم التطبيق الفعلي لهذه الأطر ومدى فعاليتها، ثم يقوم باستخراج الفجوة في التطبيق بين الجانبين. ويتضمن المؤشر قياس درجات النزاهة لعدة جوانب هي:

- **المجتمع المدني وإتاحة المعلومات ووسائل الإعلام**، ودراسة مدى تطبيق قوانين إتاحة المعلومات.
- **الانتخابات**، وقياس مدى تحقق مشاركة المواطنين في التصويت الحر، والتأكد من نزاهة العملية الانتخابية ومصادر تمويلها.
- **مساءلة الحكومة** وتتضمن المساءلة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، ومناقشة ميزانية الدولة.
- **الإدارة والخدمة المدنية**، وتضم التشريعات المنظمة للخدمات المدنية، وقوانين حماية المبلغين، ونظم المشتريات بالدولة.
- **الرقابة والتنظيم**، وتضم فحص تطبيق نظام أمين المظالم الوطني، وقوانين الضرائب والجمارك، ومؤسسات مراجعة الحسابات، وقوانين استخراج التراخيص التجارية.
- **مكافحة الفساد وسيادة القانون** وتضم القوانين والتشريعات القومية المختصة بمكافحة الفساد، ومدى نفاذها، ووجود الهيئات الإدارية المنوط بها مراقبة تنفيذ هذه القوانين.

ويقوم المؤشر في النهاية بمنح درجة لكل دولة بين الصفر والمئة للتدليل على مستوى النزاهة بها، وتدخل هذه الدرجة في إحدى الفئات التالية:

- قوي جداً (+ ٩٠)
- قوي (٨٠ إلى أقل من ٩٠)
- معتدل (٧٠ إلى أقل من ٨٠)
- ضعيف (٦٠ إلى أقل من ٧٠)
- ضعيف جداً (- ٦٠)

وقد سجلت مصر على هذا المؤشر ٥٤ نقطة فقط في عام ٢٠٠٨ (ضعيف جداً) وهي بذلك لا تختلف كثيرا عن ٥٣ درجة التي تم تسجيلها في عام ٢٠٠٧.

ويمكن ملاحظة بعض الارتفاع في الدرجات التي أحرزها نظام المناقصات والمزايدات حيث سجل ٩٤ نقطة من أصل ١٠٠ لسنة ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على التوالي. بينما ظلت فئة محاسبة الحكومة (التنفيذية - التشريعية - القضائية - الميزانية) في أقل درجاتها برصيد ٣٧ نقطة (ضعيف جدا) في عام ٢٠٠٨ و ٣٢ نقطة في عام ٢٠٠٧.

مما يثير الانتباه أن الجانب المتعلق بإتاحة المعلومات العامة للجمهور قد سجل ١٩ نقطة فقط في عام ٢٠٠٧ من أصل ١٠٠ نقطة ممكنة، وهو بذلك يسجل أدنى مستوى بين جميع الجوانب التي تمت دراستها،وذلك باستثناء «نزاهة الانتخابات» التي سجلت ١٤ نقطة فقط. وفي عام ٢٠٠٨ لم يتم منح أية درجات لإتاحة المعلومات للجمهور على الإطلاق، وذلك بسبب غياب القوانين التي تسمح بالوصول إلى المعلومات الحكومية والسجلات الحكومية الأساسية. وذكر التقرير أيضا عدم وجود التشريعات التي تُمكن المواطنين من الطعن القضائي إذا تم منعهم من الحصول على السجلات الرسمية للحكومة، أو إذا تأخر العاملون في الرد عليهم في غضون فترة زمنية معقولة.

٣ . تقرير منظمة بيت الحرية

بيت الحرية هي منظمة غير ربحية، وتؤيد توسيع نطاق الحرية في العالم. تقوم المؤسسة منذ عام ٢٠٠٤ بإجراء المسح السنوي بعنوان «دول في مفترق الطرق» لتقييم أداء الحكومة في ٧٠ بلدا ذات أهمية استراتيجية في جميع أنحاء العالم. ويتم إجراء المسح بالتبادل لنصف عدد الدول سنوياً، وذلك يعطي الفرصة لكل دولة لتحسين أدائها ومراجعتها كل عامين.

ويضم المسح قياس الجوانب التالية:

المساءلة، وتتضمن توافر القوانين الانتخابية ونزاهة إجراءها، وحجم المشاركة الميدانية، وحرية التعبير.

الحريات المدنية، وتشمل حماية المجتمع من الإرهاب، وحقوق المجموعات العرقية والدينية، وحقوق تكوين الجمعيات.

سيادة القانون، وتشمل ضمان استقلال السلطة القضائية، وسيادة حكم القانون، وحماية حقوق الملكية، والمساواة في المعاملة أمام القانون.

الشفافية ومكافحة الفساد، ويتضمنا وجود القوانين والمعايير الأخلاقية، والحدود الفاصلة بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى مدى تحقق الشفافية الحكومية، وإنفاذ قوانين مكافحة الفساد.

ومقياس المؤشر النهائي يمتد على سبع درجات، حيث يمثل الصفر أقل درجات الحرية وتمثل سبعة أكبر درجات الحرية. وقد شمل المسح مصر في السنوات (٢٠٠٥ – ٢٠٠٧)، وظهرت نتائجه كما هو مبين فيما يلي:

شكل (٢)

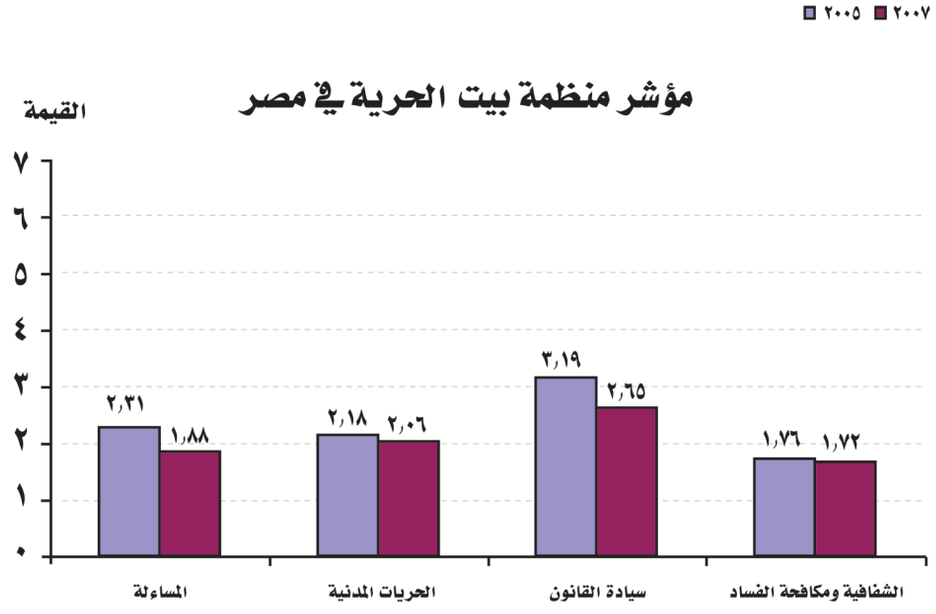

المصدر : تقرير دول في مفترق الطرق – منظمة بيت الحرية

يلاحظ بشكل عام وجود انخفاض نسبي في عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٥ على جميع المحاور، وقد سجلت الشفافية ومكافحة الفساد أدنى مستوى في المسح برصيد ١,٧٦ في عام ٢٠٠٥ و ١,٧٢ في عام ٢٠٠٧. وقد أرجع بيت الحرية هذه النتيجة بشكل جزئي إلى البيروقراطية والروتين المتبع في الهيئات الحكومية، الأمر الذي يوفر الفرصة للرشوة وغيرها من سلوكيات الفساد المختلفة. كما بيّن المسح أن قدرة المواطنين على الحصول على المعلومات من المصالح والهيئات الحكومية محدودة للغاية، مما يقلل من درجة الشفافية والمساءلة الحكومية. وسجلت سيادة القانون أعلى درجة بين المحاور التي تم قياسها وذلك بواقع ٣,١٩ درجة لعام ٢٠٠٥، و ٢,٦٥ لعام ٢٠٠٧.

٤ . مؤشر مدركات الفساد

يعد مؤشر مدركات الفساد أحد أشهر وسائل منظمة الشفافية الدولية لقياس ومكافحة الفساد. وهو مؤشر مركب يعتمد على استطلاع آراء **الخبراء ورجال الأعمال** حول حجم إدراكهم للفساد في القطاع العام، ويتم إجراء هذا المؤشر سنوياً على ١٨٠ دولة، بمقياس مدرج من صفر (فاسد جدا) إلى عشرة (نظيف جدا).

وتسجل مصر درجات منخفضة على هذا المؤشر بصورة سنوية، حيث لم تتعدى الدرجات الحاصلة عليها الأربع درجات في أي من سنوات إجرائه. ففي عام ٢٠٠٨على سبيل المثال، احتلت مصر المركز رقم ١١٥ بين ١٨٠ دولة برصيد ٢,٨ نقطة فقط، وتأتي بذلك في المرتبة ١٣ بين ١٨ دولة عربية شملها المؤشر، كما حصلت مصر عام ٢٠٠٩ على نفس الدرجة، وجاءت بذلك في المرتبة رقم ١١١ بين دول المؤشر المائة وثمانون. وفي عام ٢٠١٠ حصلت مصر على ٣,١ نقطة بتحسن طفيف عن العام السابق، و بترتيب قيمته ٩٨ بين ١٧٨ دولة شملهم المؤشر لهذا العام.

ويظهر الرسم البياني التالي تقييم مصر على مؤشر مدركات الفساد، وهو ما يعكس بدوره الإدراك المتنامي لانتشار الفساد في المجتمع من قبل المبحوثين الذين شملهم المؤشر.

شكل (٣)

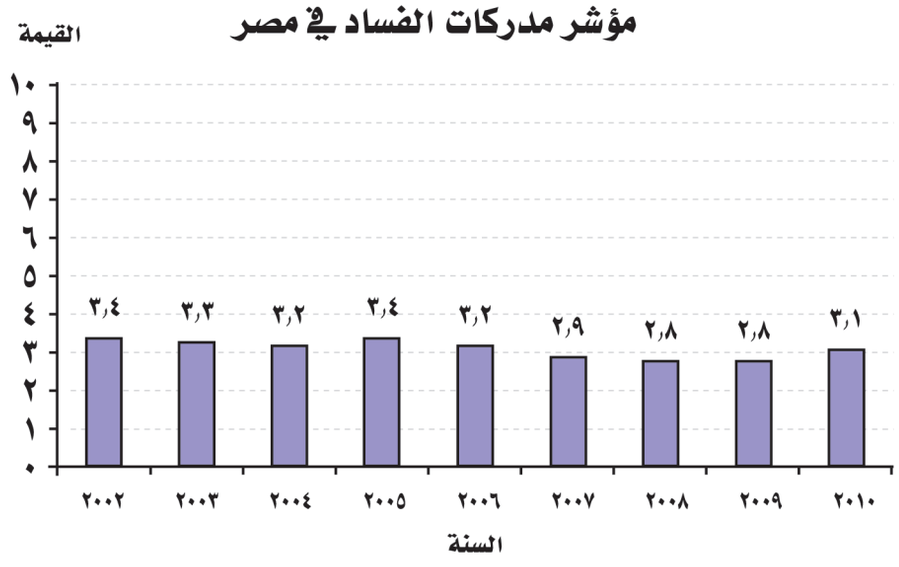

المصدر : مؤشرات مدركات الفساد – منظمة الشفافية الدولية

٥. باروميتر الفساد العالمي

بهدف إكمال الصورة التي يرسمها الخبراء من خلال مؤشر مدركات الفساد، تقوم منظمة الشفافية الدولية بحساب نوع آخر من المؤشرات وهو باروميتر الفساد العالمي (الذي تجريه مؤسسة جالوب الدولية نيابة عن منظمة الشفافية الدولية) لقياس إدراك عامة الجمهور للفساد.

ويطرح المقياس سنوياً بعض الأسئلة على عينات من المواطنين في كل دولة، لمعرفة أي القطاعات الحكومية أكثر فساداً، كما يستطلع آرائهم بشأن توقعاتهم لمدى تطور مستويات الفساد في المستقبل القريب، فضلا عن رؤيتهم لأداء حكوماتهم في مجال مكافحة الفساد. كما يتعرض أيضاً لخبرات المواطنين الفعلية في دفع الرشاوى للحصول على الخدمات العامة.
ويتم إجراء الباروميتر بشكل سنوي منذ عام ٢٠٠٣ حتى الآن، إلا أن مصر لم تشارك به إلا مرة واحدة فقط في عام ٢٠٠٤، وقد أظهرت نتائج هذه السنة أن ما يقرب من ١١-٢٠ ٪ من المصريين الذين شملهم الاستبيان، قد تعرضوا لدفع رشوة على مدار العام السابق.

٦. المؤشر العام لإدراك الفساد الإداري في جمهورية مصر العربية

لم تكن المؤشرات الدولية هي الوحيدة التي تعرضت لحجم إدراك الفساد في مصر، بل قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري بحساب مؤشر محلي لقياس مدركات الفساد في محافظات الجمهورية المختلفة. وذلك بهدف:

- ترتيب المحافظات وفقا لمستوى إدراك الفساد.
- التعرف على درجة ثقة الجمهور في الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة الفساد.
- دراسة التباينات في قيمة المؤشر وفقاً للخصائص الديموجرافية لأفراد العينة (العمر – النوع – مستوى التعليم – الحالة العملية).

وفي أولى سنوات إجراءه عام ٢٠٠٧، سجل المؤشر ٦٦ نقطة على مقياس مكون من ١٠٠ نقطة – حيث يشير الرقم ١٠٠ إلى أعلى درجات الفساد، في حين يشير الرقم ٠ إلى أقل درجات الفساد – وتعكس هذه الدرجة تصورا مرتفعاً بين أوساط الجمهور عن انتشار الفساد في المجتمع. كما أظهرت النتائج أن محافظات القليوبية والغربية والبحر الأحمر والقاهرة والسويس كانت أعلى خمس محافظات من حيث إدراك الفساد. وبشكل عام لم تختلف المحافظات اختلافا كبيرا فيما بينها من حيث درجات المؤشر، حيث شكل الفرق بين المحافظة الأولى والأخيرة ١٢ نقطة فقط.

أما فيما يتعلق بالتصور العام لمدى جدية الحكومة في محاربة الفساد ، عبر ٥٠ ٪ من المستطلع آرائهم عن موقف ايجابي تجاه أداء الحكومة ، في حين أفادت ٢٥ ٪ من العينة أن الحكومة غير جادة في محاربة ظاهرة الفساد، ولم يهتم الربع الأخير بتكوين انطباع أو رأي محدد حول الموضوع.

كما أشارت الدراسة إلى أن إدراك الفساد كان أكبر عند الفئات التالية:

- الذكور مقارنة بالإناث.
- المتعلمون مقارنة بالأقل تعليماً.
- الشباب مقارنة بالأكبر سناً.
- العاملون مقارنة بغير العاملين.
- سكان الحضر مقارنة بسكان الريف.

جدير بالذكر، أن نتيجة المؤشر لم تُظهر اختلافاً معنوياً عند إجرائه عام ٢٠٠٨ مسجلاً ٦٦,٣ نقطة، وقد ظهر قطاع «كل المصالح الحكومية/ معظم المصالح الحكومية» في مقدمة القطاعات التي تنتشر بها ظاهرة الفساد الإداري بقيمة بلغت ٤٧,٣ نقطة، تليه في ذلك وزارة الدولة للتنمية المحلية، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الداخلية، ودواوين الوزارات الأخرى، في حين جاءت الجمارك (٢٩,٤ نقطة)، ووزارة القوى العاملة والهجرة، والتأمينات والمعاشات كأقل القطاعات التي يرى المواطن انتشار الفساد الإداري بها.

وفي عام ٢٠٠٩، بلغت قيمة المؤشر ٦٢,٥ نقطة، بانخفاض طفيف في إدراك الفساد بين المبحوثين على مستوى الجمهورية عن عامي ٢٠٠٧و ٢٠٠٨. وجاءت محافظة السويس في مقدمة المحافظات من حيث قيمة المؤشر (٦٥,٥ نقطة) تليها محافظات حلوان والفيوم وبورسعيد، في حين سجل المؤشر أدنى قيمة له في محافظة سوهاج (٥٩,٢ نقطة).

شكل (٤)

المؤشر العام لإدراك الفساد الإداري في مصر

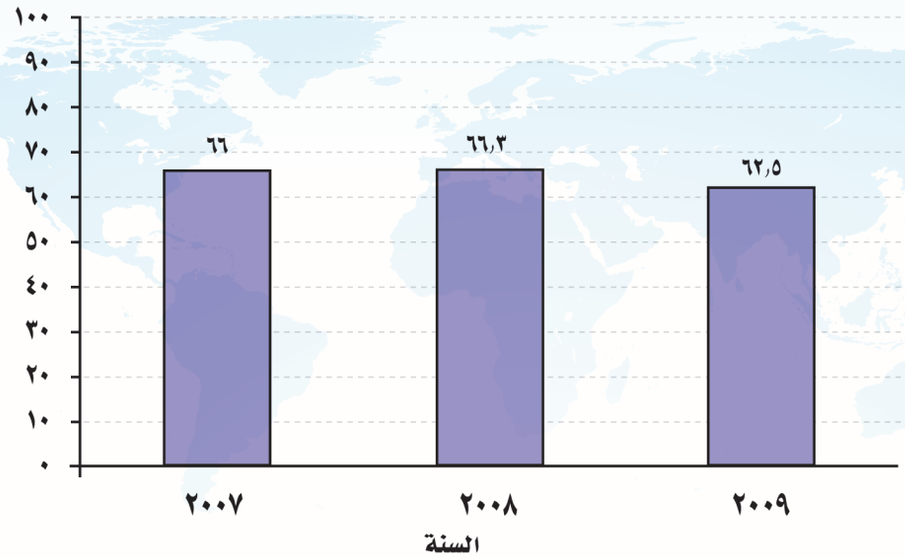

الخلاصة

تحاول هذه الورقة حصر المؤشرات الدولية والمحلية ذات الصلة بالحكم الرشيد ومكافحة الفساد، وبيان موقع مصر بها، وذلك من أجل استقراء العوامل المشتركة التي تكمن وراء موقف مصر المتراجع على هذه المؤشرات، وذلك بهدف رفع الوعي بين الشركاء الفاعلين في المجتمع بنتائج هذه المؤشرات، وخلق حوار مشترك حول سبل تحسين مواطن الضعف بها. وقد تبين أن أكثر هذه المواطن ضعفاً تكمن في نقص قوانين وتشريعات إتاحة المعلومات، وعدم وجود أطر محددة لطبيعة العلاقة بين المواطن والموظف العام تتحدد فيها مسئوليات وواجبات كلا الطرفين. كما تُظهر المؤشرات وجود قصور في تطبيق مبدأ الحق في التعبير، ومبدأ مساءلة الحكومة من جانب المجتمع، بالإضافة إلى غياب الاستقرار السياسي وانتشار العنف، وأخيراً تؤكد المؤشرات ضعف كفاءة تقديم بعض الخدمات الحكومية، وهو ما يضعف من فعالية تطبيق مبادئ الحكم الرشيد.

مركز العقد الاجتماعي

مركز العَقد الاجتماعي هو مبادرة مشتركة بين مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، و بدعم من هيئة التعاون الايطالي، تم إنشاءه عام ٢٠٠٧ بناء على توصيات تقرير التنمية البشرية لمصر والذي حمل عنوان "اختيار مستقبلنا : نحو عَقد اجتماعي جديد" ، وذلك لتقديم الدعم الفني لجهود التنمية البشرية في مصر من مدخل حقوقي تنموي يستند إلى مبادئ الحكم الرشيد ومفهوم المواطنة. يسعى المركز إلي تحقيق أهدافه من خلال رصد ومتابعة جهود القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبناء توافق وطني حول مفهوم العَقد الاجتماعي والآثار المترتبة عليه و إعادة بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين، بالإضافة إلي دعم الجهود الرامية إلي تمكين المجتمع المدني، لمزيد من المعلومات عن مركز العَقد الاجتماعي، رجاء التفضل بزيارة الموقع الإلكتروني للمركز علي شبكة الإنترنت

http://www.socialcontract.gov.eg

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

Cooperazione Italiana allo Sviluppo
Ministero degli Affari Esteri
التعاون الإيطالي

UNDP

١٠٦ شارع القصر العيني – كايرو سنتر – الدور ١٣
رقم بريدي : ١١٤٦١ القاهرة – مصر
تليفون : ٠٧٥٦ / ٢٩٧١ / ٢٧٩٢٣١٩٨ ٢٠٢+ فاكس : ٢٧٩٦١٣٨٦ ٢٠٢+
www.socialcontract.gov.eg scc@idsc.net.eg